14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الاثنين 13 سبتمبر 2008 م - العدد (14260) السنة الأربعون
Email: 14october@14october.com

معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الافضل للوطن

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

إن سياسة مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخول المواطنين ينبغي أن لا تكون مهمة إنسانية وأخلاقية بل جزء من مهام الأمن القومي

فكل هذه الدول تصدر مشكلاتها إلى اليمن رغم أنها الراعية والمستفيدة من هذه الظاهرة خلال الحقب السابقة لذا من الضروري عقد مؤتمر إقليمي يضم هذه الأطراف لمناقشة التدابير اللازمة. وهي تتجاوز مفهوم التدبير الأمني لمعالجة وتجفيف منابع الإرهاب والتطرف باعتبارها مسؤولية إقليمية وحاجة دولية لتنفيذ برامج طويلة الأجل تكافح وتعالج قضايا الفقر الذي يشكل التربة المواتية لازدهار وتطور هذه الظاهرة بصورة أساسية، كما أنه يعتمد على النزاع المذهبي والاختلافات الدينية التي هي بدورها تتطلب حواراً عقلياً رصيناً بين المسلمين أنفسهم من جهة وبين المسلمين وممثلي الأديان الأخرى من جهة أخرى".

يتبع

سبتمبر وحقوق الإنسان

الورقة الثانية جاءت مقدمة من القاضي/ يحيى الماوري عن أحداث 11سبتمبر وأثرها على حقوق الإنسان ،أكد في مستهلها على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م قد هزت الوجدان العالمي على اختلاف أديانه ومعتقداته واتجاهاته السياسية إذ أن المشاعر الإنسانية كغريزة فطرية ترفض مثل تلك الأعمال البشعة التي تنافي كل القيم والمبادئ والأخلاق.

وقال :"إذا كان العالم قد فوجئ بتلك الأحداث المرعبة فإنه لم يكن يتوقع من الإدارة الأمريكية أن يأتي رد فعلها بذلك القدر الهائل من العنف والحقد المعبأ بالتحريض العنصري والعصبية الدينية ضد شريحة من المجتمع الإنساني هم العرب والمسلمون وأن تشن عليهم حرب إبادة جماعية استهدفت وجودهم الحضاري وعقيدتهم الدينية وكرامتهم الإنسانية وخرقت بذلك كل القيم والمبادئ الإنسانية والمواثيق والمعاهدات الدولية بل وضربت عرض الحائط بدستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية نفسها "

مشيراً إلى استغلال الجناح المحافظ في الإدارة الأميركية تلك الأحداث ليمرر الكثير من القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان وتجيز للإدارة الأمريكية حق التعسف والاضطهاد للأقليات العربية والإسلامية والتي أعادت إلى الأذهان بعض صور الأعمال والممارسات التعسفية ضد المهاجرين اليابانيين عقب الحرب العالمية الثانية والهجوم على (بل هاربر) وما تلاها من هجوم على (هيروشيما ونجزاكي) بالقنابل النووية، وقد اعتبر المقيمون في أميركا وأولهم العرب والمسلمون أنه تم تقنين التمييز العرقي والديني، من خلال قوانين تعطي سلطات الأمن صلاحيات التحكم في مصائرهم،وتفتح الباب لذوي النزعات العنصرية بتطبيق القانون على طريقتهم الانتقائية الخاصة.

لماذا يكرهون أمريكا

وقد أثارت ورقة القاضي الماوري تساؤلا جوهريا في صلب الموضوع حول أسباب كراهية العالم لأمريكا؟ وقالت :" بدلاً من أن تشرع الإدارة الأمريكية في إعادة النظر في الملفات التي جلبت السخط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ذهب الرئيس بوش إلى أن سبب هجوم الإرهابيين على أمريكا يكمن في حقدهم على الديمقراطية والحريات التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي!! وكأن ملفات الصراع العربي – الإسرائيلي، والتدخل في بعض القضايا الدولية بشكل غير عادل، وقضايا البيئة، والعولمة ،وسياسة التجويع والحصار الاقتصادي واستغلال البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لخنق اقتصاديات الشعوب العربية وإخضاعها لمشيئة الولايات المتحدة والمصالح الغربية لم تخلق مشاعر عدائية إزاء الإدارة الأمريكية !."

واعتبر الماوري صعوبة المحافظة على التوازن بين أمن الدولة وحقوق المواطن بعد أحداث سبتمبر إشكالية قانونية مرتبطة بظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد أمن وسلامة الكثير من دول العالم وتفرض معالجتها بإجراءات قانونية حازمة والذي قد يؤدي إلى الانتقاص من حقوق وحريات المواطنين ولهذا فقد استلزم التعامل مع الإرهاب مراعاة جوانب هامة تتعلق بمبدأ المشروعية وسيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن ناحية أخرى متطلبات حماية قيم العدالة التي يهددها الإرهاب.

وتساءل عن حقيقة الإرهاب في الوطن العربي وكيف تحولت المواجهة مع الأخر إلى إرهاب ذاتي دون أن نعي أسبابا واضحة أو مبررات منطقية له ؟

وكيف تحول الصراع بين القاعدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى صراع بين القاعدة وبعض الدول العربية والإسلامية؟

وقال :" لم تعد المصالح الأمريكية هدفا رئيسيا للقاعدة بقدر ما كانت المصالح الوطنية للدول المستهدفة - ومنها اليمن- لا تمت للمصالح الأمريكية بصلة ، ولم يقتصر الإرهاب الذاتي الموجه نحو الداخل اليمني على تنظيم القاعدة بل تقاسمت القاعدة هذه الأعمال مع جماعة الحوثي في صعده - على ما بين الفئتين من اختلاف وتناقض فكري وسياسي - والتساؤل أيضا الذي يثير الاستغراب في هذا الجانب هو الموقف الأمريكي من الجماعتين حيث يقف إلى جانب الدولة في مواجهة إرهاب القاعدة ويقف ضدها في مواجهة إرهاب الحوثيين رغم شعارهم المعلن (الموت لأمريكا) ."

القانون والإرهاب

وحول موقف القانون والقضاء اليمني وشرعية التصدي للجرائم الإرهابية وحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين في ذات الوقت أكد الماوري إلى بعض الخصوصيات بقوله:"إذا كانت الكثير من دول العالم ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية وحتى اصغر دولة في العالم قد اتخذت إجراءات تشريعية لم يخل الكثير منها من المساس بحقوق وحريات المواطنين تحت مبرر الحرب على الإرهاب فان الجمهورية اليمنية - حتى الآن - لم تتورط في إصدار تشريع يمكن أن يؤخذ عليه مثل تلك المخالفات والانتهاكات لحقوق الإنسان ومرجع ذلك يعود إلى قوة النصوص الدستورية التي تكفلت بمنع إصدار مثل هذه القوانين"

وقد اخذ مشروع قانون مكافحة الإرهاب اليمني في تعريفه للإرهاب بتعريف أوسع تضمن تعريف الاتفاقية العربية وأضاف إليه حيث عرفه بالآتي : (الإرهاب كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامها يلجا إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فرديا كان أم جماعيا بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام أو الإضرار بالمصلحة العامة أو إلحاق الضرر بالبيئة والصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو بإحدى المرافق والممتلكات أو المنشآت العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو عرقلة السلطات العامة للدولة عن ممارسة أعمالها أو تعريض امن وسلامة المجتمع للخطر أو تهديد الاستقرار والسلامة لأراضي الجمهورية أو وحدتها السياسية أو سيادتها أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين أو إلحاق الأذى بالأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر) .

وتختتم الورقة بذكر أهم الآثار السلبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على حقوق الإنسان في الجانبين القانوني والقضائي باعتبارهما أهم الضمانات لحماية الحقوق والحريات وبالبيان الصادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين بشأن المبادئ الحقوقية التي يتوجب التزام الدول بها في مواجهة الإرهاب وهي :

مهمة الحماية واستقلال القضاء وحقوق الناس لا تمس واحترام الأعراف الملزمة ومبادئ القانون الجنائي وضمان عدم الحرمان من الحرية والمحاكمة العادلة والحقوق و الحريات الأساسية والتسوية و التعويض وعدم الترحيل وتوافق القانون الإنساني الدولي.

سوق التطرف

من جانبه استعرض أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور محمد عبد الواحد الميتمي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المؤدية للتطرف بين الشباب من خلال ورقته المعنونة: سوق التطرف في اليمن ، حيث أكد فيها وجود علاقة عضوية بين التطرف والإرهاب فإذا شبهنا الإرهاب بشجرة تحتوي على فروع كثيرة ، فالتطرف هو غذاؤها.

وقال "هناك أكثر من 100 تعريف راهن للإرهاب ، معظمها ذات مضمون سياسي ودبلوماسي وقليل منها علمي ومعرفي ،والتطرف بوصفه أيدلوجيا دولة ، أو جماعة أو فرد محمولة على استخدام العنف ، أو التهديد بالعنف من أجل تحقيق أهداف سياسية ،أو دينية ، أثنية ، اقتصادية ،أو ثقافية."

واستبعد الميتمي أن يكون التطرف بواعثه اقتصادية بحتة وقال " هناك أكثر من مليار ونصف من البشر يصنفون على أنهم فقراء ، ولكن ليست هذه الأعداد متطرفة أو إرهابية، وهناك أيضا أكثر من مليار مسلم في العالم ، ولكن ليس كل مسلم متطرف أو إرهابي كما يحاول أن يلصق الإعلام الغربي والصهيوني على وجه التحديد بالمسلمين تلك الصفة."

ولمزيد من الإيضاح يقدم أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء التطرف والإرهاب بين مدرستين:

المدرسة الأمريكية ترى أن نشر الديمقراطية وحرية التعبير من شأنهما أن يقضيا على الإحباط السياسي والحرمان من الحقوق المدنية التي تدفع الجماعات المقصية والمهمشة إلى التعبير عن نفسها من خلال التطرف.

المدرسة الأوربية ترى أن التطرف والإرهاب تغذيه البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية مع عدم إغفال أهمية الحقوق المدينة والسياسية.

فإذا كانت وجهة النظر الأولى - القائلة بان مستوى الحقوق السياسية يقرر درجة التطرف- رؤية صحيحة فان ذلك يعطي مبررا لأنصارها بالدعوة لقلب أنظمة الحكم الاستبدادية واستخدام القوة لنشر الديمقراطية ، أما إذا قبلنا بالرؤية الثانية - التي ترى بان العوامل الاقتصادية تشكل مدخلات فاعلة في التطرف والإرهاب- فإننا بلا شك سنجد وسائل وطرق سلمية لمنع تصاعد التطرف وانتشاره.

عوامل وأسباب

مشيراً إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية للتطرف والتي تتمثل في الفقر والمجاعة وتدني مستوى الدخل والبطالة وغياب فرص العمل والمصيدة الديموغرافية والأمية والجهل والشعور بالتهميش والحرمان، ويقول "على الرغم من الاتفاق المبدئي مع تلك المقدمات والحجج ، إلا أن الخلاف معها يظل قائما بشأن تجاهلها الديناميات الداخلية للفقر في التعبئة وتوفير الوقود للأنشطة الإرهابية شأنها في ذلك شأن الثورات الاجتماعية ، فالعامة الذين يعيشون أشكال الظلم والقهر قد لا يثورون لعقود وربما لقرون ، ما لم توجد قوى اجتماعية صاحبة هدف ومنظمة وفي الغالب متعلمة من شانها تنظيمهم وتحويل سخطهم الصامت إلى قوة بركانية مدمرة، أو كما تقول النظرية الاجتماعية للثورة بضرورة توافر العامل الموضوعي مع العامل الذاتي، والمقصود هنا بالذاتي التنظيم السياسي والتعبئة الأيديولوجية التي في الغالب تتولى تأسيسه وقيادته قوى ذات حظ وافر من التعليم والثروة."

ويضيف قائلا " تولد العوامل الاقتصادية والاجتماعية كالمجاعة والجوع والفقر وغياب فرص العمل والأسى ظروفا غير إنسانية من شأن تعبئتها من قبل قوى منظمة أن ترسم لوحة عنف وإرهاب لمجتمعات لا تعرف العنف والإرهاب ولا تدين به أو تناصره. فحركات العنف في سريلانكا (منظمة التاميل) ، والباسك في إسبانيا ، والحركات الانفصالية في كشمير وجامي ، والحركات الانفصالية في جنوب اليمن تستغل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية لتمرير أهدافها الخاصة وتعبئة الجمهور المستهدف.

وهذه الأمثلة المعروضة تبرر وجهة النظر القائلة أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ، بالإضافة إلى الحرمان السياسي والثقافي من شأنه أن يولد نزاعا ينتهي باستقطاب حاد محمول على كل احتمالات القنوات المفتوحة للعنف والإرهاب."

ويخلص الدكتور الميتمي في نهاية مداخلته إلى القول " إن سياسة مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخول المواطنين ينبغي أن لا تكون مهمة إنسانية وأخلاقية، ولكن أيضا جزء رئيسيا من مهام الأمن القومي اليمني."

السياسي والديني

وتحت عنوان المذاهب الإسلامية بين الأصل السياسي واللعبة الطائفية قدم الدكتور حمود العودي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء ورقة عمله التي تضمنت رؤية اجتماعية للمشكل السياسي المؤدلج الذي بدأ في سياق دوامة من صراع المصالح السياسية حول الاستئثار بالسلطة والثروة كجوهر والتمذهب الديني كمظلة شكلية قبل أكثر من عشرة قرون من تاريخ الإسلام والمسلمين ولم تنتهي بعد حتى اليوم، وهو ما تتبعته الورقة من خلال مذاهب السنة والشيعة - النموذج الأبرز والأشمل في سياق التاريخ والتطور السياسي والاجتماعي للمجتمع العربي والإسلامي- وكيف أنهما مجرد وجهان لعملة سياسية واحدة لا علاقة لها بجوهر دين الله الحق إلا من رحم ربي.

ويقول العودي عن مسالة التمذهب السياسي في استهلال ورقته « هذا النموذج من التمذهب السياسي المنحاز لنصرة الظلم والاستبداد وتبريره بما لم ينزل الله به من سلطان كان هو التأسيس الأول لإرهاب الحاكم ضد المحكومين وهو الأمر الذي فتح الباب أمام الإرهاب المضاد بمذاهبه ومقاصده المختلفة والذي لم يتوقف عند مجرد رفع الظلم بل تجاوزه إلى دعاوى الحق المطلق في السلطة والثروة دون بقية الخلق وتحت نفس المظلة الدينية وباسمها، وما القول باعتبار الخروج على الإمام أو الحاكم الظالم بحد السيف شرطاً من شروط اكتمال إسلام المسلم طبقاً لرؤية المذاهب الأخرى إلا نموذجاً آخر لرد الفعل المتطرف والذي لا يختلف في مقدماته ونتائجه عن الفعل الأول الذي تسبب في إيجاده.»

ويذكر أن الأصل السياسي للسنة والشيعة معاً واحد بقوله»هو الحديث القديم الجديد بين تيارين سياسيين عظيمين في التاريخ والتراث العربي الإسلامي بالدرجة الأولى، ومذهبين دينيين بالدرجة الثانية، تيارين تحكمهما دوافع السلطة السياسية وإيديولوجيا المصالح الطبقية قبل أن تحكمهما قواعد الدين النقية، أو الانتماءات القومية والطائفية التي تروى عنهم أو يروونها عن أنفسهم ككلمات حق يراد بها باطل أحياناً، أو ككلمات باطل يراد بها ما هو أبطل في كثير من الأحيان»

سلطة ومعارضة

والأمر الثاني الذي يؤكده أستاذ الاجتماع على ما سبق أيضا هو أن السنة كمرادف للسلطة والشيعة كمرادف للمعارضة ويقول» من عجائب الصدف بل وثوابت الواقع والتاريخ العربي الإسلامي لكل مدقق في مفهومي الشيعة والسنة كسياسة وأيديولوجيا أنهما لم يكونا مذاهب دينية خالصة ولا حتى مبادئ فكرية وسياسية ثابتة بقدر ما هما صفتان ملازمتان للسلطة والمعارضة، فإذا ما استبعدنا أو استثنينا الجانب الديني والفقهي البحت البعيد عن جدل السلطة وهو الأقل فإن السنة هي مفهوم مرادف لكل من يحكم والشيعة مفهوم مرادف لكل من يعارض، فكلاهما شيء واحد حينما يكونا في المعارضة وخارج السلطة تحت مسمى الشيعة ومنطلقاتها السياسية الداعية إلى الثورة والخروج على الظلم والجهاد ضده، وكلاهما في المقابل شيء واحد حينما يكونا في السلطة أو بمجرد أن يظفران بها، تحت مسمى السنة بمنطلقاتها القائمة على وجوب طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه عند ساسة السنة، حتى ولو طغى وبغى وأفسد، لأن الخروج عليه فتنة أكبر من كل طغيان أو فساد يقترفه، مقابل العصمة المطلقة للإمام الشيعي الحاكم من كل خطأ والارتقاء به إلى مصاف الإلوهية المقدسة عند ساسة الشيعة، وإذا كان وجوب الجهاد عند ساسة من يسمون بالسنة والخروج على الظلمة عند ساسة من يسمون بالشيعة هما شيء واحد من حيث الموضوع والدلالة بالنسبة لكل من يعاني من مظالم السلطة ويريد الظفر بها فإن عدم جواز الخروج على طاعة ولي الأمر والإمام المعصوم عند كلا الاتجاهين عند ما يكونان في السلطة هي القاعدة المشتركة لكليهما، فهما شيء واحد في أقصى اليمين المتسلط من أجل الحفاظ على السلطة والدفاع عنها وهما الشيء نفسه في أقصى اليسار الثوري حينما يكونان خارج السلطة وبصدد البحث عنها، مع فارق بسيط هو أن ساسة السنة أكثر واقعية وبرجماتية حينما يقررون عدم عصمة الإمام واحتمال خطأه وظلمة بل وفسقه , مقابل مثالية ولاهوتية الطرف الأخر القائل بعصمة الإمام وقدسيته، وهذا الاختلاف الجزئي في شكل الوسيلة لا يؤثر قط على جوهر ووحدة الهدف والنتيجة المتعلقة بوجوب الطاعة العمياء للإمام الحاكم وعدم الخروج عليه.

ثورية ومستبدة

ويمضي العودي في سبيل إجلاء الحقائق وإسقاط الأقنعة وإزالة الغشاوة عما قد ينطلي على البعض حول حقيقة التمذهب السياسي بالتأكيد على حقيقة هامة هي أن الكل شيعة ثورية في المعارضة وسنة مستبدة في السلطة ، ويفسر ذلك بالقول» إذا كان السياق التاريخي لأحداث ومتغيرات الدولة والمجتمع العربي الإسلامي قد جعل من السنة أو مفهوم السنة كيمين أكثر ارتباطاً وديمومة واستبداداً في السلطة في الغالب وأشبه ما يكون ذلك بالقاعدة العامة التي لا تخلوا من الاستثناءات، فقد ارتبط المفهوم الثوري الراديكالي المعارض بالشيعة كيسار معارض، مقابل ارتباط المفهوم الرجعي الاستبدادي للسنة كيمين حاكم، وشاع هذا التصور غير الدقيق في الفكر والممارسة العامة إلى الحد الذي جعل من مظالم وأفاعيل يزيد النكراء ودم الحسين وآل بيته الأبرياء الشعار الذي تنطلق منه كل المعارضات اليسارية للسلطة تحت مسمى الشيعة باتجاهاتها المختلفة.»

ويقول في موضع آخر» تلك إذاً هي سنة وشيعة السلطة في الماضي والحاضر وربما المستقبل المنظور على الأقل ، شيعة البحث عن السلطة بأي وسيلة وبأي ثمن بدءاً من دم الحسين رضي الله عنه وحتى ركوب الدبابات الأمريكية، وسنة سلطة الاستبداد والتمسك بها والدفاع عنها ولو بالتحالف مع الشيطان ناهيك عن الصهيونية والأمريكان»

سنة وشيعة

ويضيف «السؤال الصعب بعد كل هذا وذاك هو هل من سنة وشيعة أخرى تغير هذا الوجه القبيح وهذه الصورة البشعة وتعيد لسنة الرسول الأعظم نقائها ولشيعة أهل بيته وصحبه طهرها ولدين الله الحق قبل كل هذا وذاك قوامه المعوج وميزانه المنكسر وروحه المكلومة وعقله المصادر؟ نعم إنها سنة وشيعة المقاومة، سنة وشيعة المقاومة التي تنطلق من وحدة الأصل والغاية بالضرورة وتنوع واجتهادات خطوط ووسائل العمل والتفكير، أصل دين الله الحق ممثلاً بكتابه الكريم أولاً، وإتباع سنة نبيه ثانياً، ومحبة آل بيته وصحبه ثالثاً، لأنه إذا كانت السنة الحقة هي الإتباع والشيعة الصادقة هي المحبة والأصل فيهما كتاب الله فإن القول بالإتباع دون محبة أو المحبة دون إتباع هو نفاق وخروج